العدد (2424)
السنة التاسعة - الخميس
(15) آذار 2012

في ظل التهديدات بإغلاق مضيق هرمز

متخصصون يكشفون عن وجود أربعة منافذ بديلة

□ بغداد/ متابعة المدى

أكد برلمانيون وخبراء أمس الأربعاء عن وجود أربعة منافذ بديلة لتصدير ما نسبته ٨٠٪ من النفط عبر الأسواق العالمية في حال تعذر نقل النفط عبر مضيق هرمز بسبب أزمة إيران مع الغرب.

وقال عضو لجنة النفط والطاقة النيابية فرهاد الاتروشي بحسب (آكانيوز)، إن العراق يصدر ما نسبته ٨٠٪ من نفطه عبر مضيق هرمز و٢٠٪ عبر تركيا، وأي توتر في المضيق يعني توقف التصدير بنسبة ٨٠٪ وهذا يضر بالاقتصاد الوطني

وأضاف الاتروشي أن الحلول الآنية والقريبة والسريعة غير متوفرة، البديل يتطلب وضع حلول إستراتيجية كإضافة خط أنابيب تركي أخر لتصدير النفط أو توسيع خط التصدير الحالي ليتسع لمليون أو مليوني برميل بدلا من طاقته الحالية البالغة ٤٠٠ ألف برميل".

وتابع الاتروتشي أن "البديل الآخر وهو الخط السوري وهذا مستبعد في الوقت الحالي بسبب الظروف الأمنية والسياسية التي تشهدها دمشق، فيما يوجد بديل آخر هو التصدير عبر الأراضي الأردنية إلى ميناء العقبة وهناك تفكير من قبل السفير العراقي ببحث الموضوع مع الجانب الأردني".

وقررت الحكومة الموافقة على إقرار توصيات لجنتي الشؤون الاقتصادية وشؤون الطاقة بشأن دراسة احتمالات وقوع الأزمة في الخليج العربي وآثارها على العراق، وطلبت من هيئة المستشارين دراسة القضية من كافة جوانب تأثيراتها على الميزانية والعملة والنفط والبطاقة التموينية والكهرباء.

من جهته يرى وزير النفط الاسبق إبراهيم بحر العلوم لـ(آكانيوز)، إنه "من المفترض ان تكون هناك استراتيجيات ودراسات من قبل وزارة النفط والحكومة منذ فترة معينة والتي تتضمن بضرورة اعتمادها على آلية تنويع المنافذ التصديرية للنفط، والانفتاح العراقي على محيطه العربي سيساعده على التفاوض مثلا مع السعودية لاستعادة الأنبوب العراقي الذي انشأ في الثمانينيات والذي يتحمل طاقة تصديرية قرابة مليون ونصف المليون برميل يوميا إلى ميناء ينبع في البحر الأحمر والذي يعتبر احد الحلول العاجلة".وأضاف أن العمل السريع هو مفيد في تفادي حجم الضرر على الاقتصاد العراقي فيما لو مضيق هرمز"، مبينا أن الحكومة تمتلك خطة لإنشاء الأنبوب النفطي السوري عبر الشركات الاستثمارية ويمكن أن ينجز خلال عام إلى عام ونصف أو خيار آخر يتمثل بتوسيع الأنبوب النفطي العراقي التركي".

ويمتد الأنبوب النفطي العراقي- السعودي إلى نحو ٦٢٦ كيلو متراً وينقل النفط العراقي إلى موانئ مدينة ينبع السعودية وأنشأته عام ١٩٨٦ شركتا ميتسوبيشي اليابانية واو تي اف الهنغارية.

وتابع أن هناك البعض يشير إلى أمكانية اللجوء إلى استخدام الناقلات البرية في نقل النفط فهي مسألة غير عملية والأولوية تعطى للأنبوب النفطي السعودي وإعادة النظر بخطة الوزارة منظومة التصدير عبر الخليج إلى ٥ ملايين برميل نفط يوميا".

وكانت العلاقات العراقية السعودية قد شهدت طوال المدة التي أعقبت العام ٢٠٠٣ فتوراً واضحاً أسوة بالعلاقات التي أعقبت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، على عكس ازدهارها إبان الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ حيث كانت المملكة العربية السعودية من أكثر الدول العربية الداعمة للعراق في تلك الحرب. إلى ذلك بين اقتصاديون عن وجود ضرورة ملحة أمام الحكومة في إيجاد بدائل سريعة لتصدير النفط العراقي بديلا عن مضيق هرمز.

وقال الخبير الاقتصادي حسين حمد لـ(آكانيوز)، إن "هناك تأزما في منطقة مضيق هرمز وهناك تصعيد إعلامي وسياسي بين إيران والغرب وقد يقود التوتر والتأزم على حرب في المنطقة وسيكون العراق اكبر الخاسرين بسبب اعتماد أكثر من ٩٠٪ من وارداته على بيع النفط".

وأضاف حمد أن "العراق لغاية الآن لم يجد بدائل في دعم موازنته السنوية إلى جانب النفط فجميع القطاعات الاقتصادية تكاد تكون متوقفة ولا تشكيل نسبة يمكن الاعتماد عليها في دعم الاقتصاد الوطني، لذا إيجاد بدائل لتصدير النفط عبر دول الجوار هو الحل الأمثل لتلافي اي توترات في المنطقة".

وتابع أن وزارة النفط قد أعلنت أنها تخطط للسنوات المقبلة لزيادة إنتاجها من النفط وتجاوزه سقط ٦ ملايين برميل ولكن من المفترض ان تسير خطة زيادة الإنتاج بخط موازٍ مع إيجاد منافذ جديدة للتصدير.

مضيق هرمز... أرشيف

الحكومة تتفق مع الكويت على إعادة الأملاك العقارية لمواطني البلدين

□ بغداد /وكالات

أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ بأن مجلس الوزراء قرر في جلسته الحادية عشر الاعتيادية المنعقدة يوم الثلاثاء الماضي إقرار المحضر المحرر في دولة الكويت بتاريخ ٦ آذار ٢٠١٢ بشأن اجتماع اللجنة المشكلة بموجب الأمر الديواني رقم (٢٦) لسنة ٢٠١١، المتضمن السماح للكويتيين المالكين للعقارات في العراق التصرف بعقاراتهم ما لم يوجد مانع قضائي شريطة مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل من الجانب الكويتي بخصوص حقوق العراقيين ويتم تبادل هذه الالتزامات والموافقة عليها عبر القنوات الدبلوماسية ومن خلال تلقي الطلبات الفردية وتوثيقها من قبل الجهات المعنية في الدولتين.

وقال الدباغ إن موضوع الأملاك العقارية لمواطني البلدين قد تم عرضه على مجلس الوزراء في الجلسة السابعة والثلاثين والمنعقدة في ٢١ أيلول ٢٠١٠ حيث صدر قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (٣٣٨) لسنة ٢٠١٠ والقاضي بالسماح للكويتيين المالكين للعقارات في جمهورية العراق التصرف بعقاراتهم ما لم يوجد مانع قانوني أو قضائي شريطة مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل.وأضاف الدباغ أن اللجنة المشكلة بالأمر الديواني رقم (٢٦) لسنة ٢٠١١ قد تم إيفادها إلى دولة الكويت الشقيق بناءً على دعوة الجانب الكويتي للإطلاع على إجراءات الجانب الكويتي بشأن الأملاك العقارية للمواطنين اللاجئين بدولة الكويت واتضح أن مبدأ المعاملة بالمثل في حل مشاكل الملكية العقارية متحقق وقد أوضح الجانب الكويتي عدم وجود أية قرارات إدارية بشأن منع التصرف أو المصادرة للأملاك العقارية متعهدين برفعها أن وجدت مستثنى من ذلك الأحكام القضائية.

وتابع الدباغ أن الجانب الكويتي قد قدم قائمة بأسماء المواطنين العراقيين المالكين في الوقت الحالي للعقارات في دولة الكويت وكذلك قائمة بالملكية التاريخية للمواطنين العراقيين في دولة الكويت خلال الفترة من ١ كانون الثاني ١٩٥٩ الى ٢١ أيلول ٢٠١١ حيث أتفق الجانبان على تقديم طلبات المواطنين العقارية من كلا الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية مرفقاً بها نسخ من الوثائق الدالة على الملكية العقارية.وأكد على أن الجانب العراقي سيقوم بالتأكد من عدم تسلم المواطنين الكويتيين أية تعويضات عن ملكية عقاراتهم الموجودة في العراق من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات وعدم وجود مانع قانوني أو قضائي قبل رفع الحجز عن تلك العقارات.

شركات روسية تبدي رغبتها في الاستثمار في ذي قار

□ بغداد /متابعة المدى

أبدت مجموعة شركات (ألبيون) الروسية رغبتها في تنفيذ مشاريع استثمارية في محافظة ذي قار ،جاء هذا أثناء زيارة وفد من الشركة لهيئة استثمار المدينة.

وقال نائب رئيس هيئة استثمار ذي قار المهندس عبد الرضا محمد عفراوي في بيان صدر امس: إن زيارة مجموعة (ألبيون) الروسية جاءت الاطلاع على واقع المحافظة والتعرف على طبيعتها والفرص الاستثمارية المتوفرة فيها ، وتم التباحث حول إقامة عدة مشاريع استثمارية في المحافظة وفي قطاعات مختلفة، مشير إلى أن الوفد كان برفقة المستشار الثقافي في السفارة العراقية في روسيا طعمة مطير.ويذكر أن مجموعة شركات (ألبيون) تعد من كبريات الشركات الروسية المتخصصة في عدة مجالات أبرزها الطاقة والاتصالات والبنى التحتية والبناء وحيث لديها أعمال عديدة في معظم أنحاء العالم.

يعلن تشكيل لجنة لدعم واقع البنى التحتية

□ بغداد / متابعة المدى

أعلن عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عزيز المياحي عن تشكيل لجنة مصغرة من لجان الاقتصاد والعمل والخدمات والمالية لوضع الآليات لتنفيذ مشروع قانون إعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية بالدفع الآجل.

وقال المياحي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) تمت مناقشة مشروع قانون اعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية بالدفع الآجل من قبل لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية ، وتم خلال الاجتماع تشكيل لجنة مصغرة تضم اعضاء فيها بالاضافة الى اعضاء من لجان العمل والخدمات والمالية لوضع الآليات والمقترحات لهذا المشروع لإقناع أعضاء مجلس النواب للتصويت عليه.واضاف المياحي: ان المبلغ المقترح لهذا المشروع الذي تم ارساله من قبل الحكومة يبلغ (٣٧) مليار دولار ، مشيرا الى انه في حال التصويت عليه سيشهد البلد نهضة عمرانية وخدمية تسهم في تشغيل اكبر عدد من العاطلين ، فضلا عن ان المحافظات الفقيرة سيكون لها النصيب الأكبر من هذه المشاريع.

وبيّن ان توزيع المبلغ بواقع (٣) مليارات دولار لقطاع الصحة و(٥) مليارات دولار لقطاع التربية وملياري دولار لقطاع التعليم و(١٠) مليارات دولار لقطاع النقل وملياري دولار لبناء دور سكنية للفقراء و(٥) مليارات دولار لمشاريع الزراعة والري ، ومليار ونصف المليار دولار لمشاريع مراكز الحدود ، ومليار ونصف المليار دولار لبناء معسكرات ، ومليار ونصف المليار دولار للطرق الخارجية.

وتابع: ان هذه اللجنة ستمارس عملها خلال شهر من أجل انبات هذا المشروع وطرحه على مجلس النواب لغرض قراءته قراءة ثانية.

انتاج أوبك يرتفع إلى ١٢٤,٥٩ دولار

□ بغداد /وكالات

تراجع سعر سلة أوبك التي تضم نفط البصرة الخفيف إلى ١٢٤,٥٩ دولارا للبرميل.

وقالت منظمة أوبك أمس الأربعاء إن سعر سلة خاماتها القياسية ارتفع إلى ١٢٤,٥٩ دولار للبرميل يوم الثلاثاء من ٨٨ .١٢٣ دولار يوم الاثنين، بحسب رويترز.

وتتكون سلة أوبك من ١٢ خاما هي مزيج صحارى الجزائري وخام جيراسول الانجولي والخام الايراني الثقيل والبصرة الخفيف العراقي والتصدير الكويتي والسدر الليبي وبوني الخفيف النيجيري والبحري القطري والعربي الخفيف السعودي ومربان الإماراتي وميري الفنزويلي وأورينت من الاكوادور.

وانخفضت صادرات البلد من النفط الخام إلى ٢,٠١٤ مليون برميل يوميا في شباط من ٢,١٠٦ مليون برميل يوميا في كانون الثاني.

ويسعى البلد لرفع صادراتها إلى ٢,٦ مليون برميل يوميا خلال العام الحالي وفق الخطة المدرجة في موازنة البلاد المالية التي تعتمد على واردات النفط بنسبة ٩٥ في المئة.

والعراق يملك رابع أكبر احتياطات نفطية في العالم يقدر بنحو ١١٥ مليار برميل، وأبرم اتفاقات مع شركات طاقة عالمية لرفع الإنتاج إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول ٢٠١٧.

التخطيط: إعداد خطة للتنمية تمتد من ٢٠١٣-٢٠١٧

□ بغداد/ متابعة المدى

أعلن وكيل وزارة التخطيط رئيس اللجنة الفنية لإعداد خطة التنمية الوطنية سامي متي بولص أن اللجنة بصدد إعداد خطة جديدة لأربع سنوات أخرى تمتد من ٢٠١٣ - ٢٠١٧.

وقال بولص بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء): إن خطة التنمية الوطنية عندما تم إقرارها في عام ٢٠١٠ كانت ضمن توصيات إعادة النظر بالخطة لعام ٢٠١٢ وفق المستجدات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية، حيث ستقوم الوزارة بمراجعة هذه الخطة وإعداد خطة جديدة لأربع سنوات أخرى تمتد من ٢٠١٣. ٢٠١٧.

وأضاف بولص: أن الخطة تهدف إلى توليد مابين (٤.٣-٥) مليون فرصة عمل جديدة استناداً إلى التناسبات بين كثافة رأس المال والعمل الذي سوف يستخدم في الأنشطة والمشاريع التي تبنتها الخطة، مبيناً أن اللجنة ستقوم خلال المدة المقبلة بتقييم ومراجعة هذه الخطة خلال ندوة عامة لعرض ما تحقق من تقدم وانجازات على صعيد هذه الخطة للوصول إلى نتائج دقيقة في هذا الموضوع.

وكانت وزارة التخطيط قد قامت خلال عام ٢٠١٠ بإطلاق خطة التنمية الوطنية والتي تمتد لغاية عام ٢٠١٤.

ارتفاع مؤشر التضخم بنسبة ٥,٧٪

□ بغداد / متابعة المدى

أكدت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي امس الاربعاء ان مؤشر التضخم السنوي في بالبلد ارتفع بنسبة ٥,٧٪ بسبب ارتفاع أسعار الإيجارات للدور السكنية، مبينة أن معدل التضخم الشهري لشهر شباط الماضي ارتفع هو الآخر بشكل طفيف بنسبة ٠,٧٪.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي في حديث لـ"السومرية نيوز إن الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط أنجز تقرير التضخم لشهر شباط ٢٠١٢ على أساس جمع البيانات ميدانيا عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك من عينة مختارة من منافذ البيع في محافظات العراق كافة"، لافتا الى أن "هذه المعدلات تحتسب من السلع والخدمات التي تشمل الغذائية والإيجار والنقل والاتصالات والصحة والتعليم وغيرها".

وأضاف الهنداوي أن مؤشرات التضخم السنوي للفترة من شهر شباط ٢٠١١ لغاية شهر شباط من العام الحالي ٢٠١٢ قد ارتفعت بنسبة ٥,٧ في المئة مشيرا الى أن "ارتفاع التضخم السنوي يعود الى ارتفاع أسعار الإيجارات للدور السكنية وبنسبة ٨,٧ بالمئة.

وتابع الهنداوي أن "قطاع السكن شهد ارتفاعا كبيرا خلال شهر شباط الماضي وبنسبة ٨,٧ في المئة مقارنة بأسعاره خلال شهر شباط ٢٠١١ بسبب ارتفاع أسعار إيجارات الدور السكنية بنسبة ١٢ بالمئة".

وبين الهنداوي أن "مؤشرات التضخم لشهر شباط الماضي ارتفعت هي الأخرى بشكل طفيف وبنسبة ٠,٧ في المئة مقارنة بشهر كانون الثاني من العام ٢٠١٢ وبنسبة ٥,٧ في المئة عن شهر شباط من عام ٢٠١١ .

وكانت وزارة التخطيط أعلنت في شهر شباط ٢٠١٢ عن ارتفاع التضخم السنوي لشهر كانون الثاني بمعدل ٤,٥ في المئة مقارنة بشهر كانون الثاني من عام ٢٠١١ كما بينت ارتفاع التضخم لشهر كانون الثاني لعام ٢٠١٢ وبنسبة ١,٤ في المائة مقارنة بشهر كانون الأول من عام ٢٠١١.

وأعلن الجهاز المركز للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خلال كانون الثاني الماضي أيضاً، أنه سيباشر باستخدام المكننة في جمع الأسعار المختلفة وبأوقات زمنية محددة، بدلاً من الاستمارة الورقية المعمول بها سابقاً، مؤكداً أن ذلك سيسهم في سرعة جمع الأسعار ودقتها، وتصحيح احتسابها في حال وجود أخطاء.

يذكر أن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، يختص بعمليات الإحصاء المختلفة على صعيد البلاد، ومن أهم أعماله القيام بالتعدادات العامة للسكان والمساكن، والقيام بالعمليات الإحصائية المتعلقة بجميع المجالات (الزراعية والصناعية وغيرها)، إضافة إلى جمع وتوحيد وإعداد وتحليل وتلخيص نتائج العمليات الإحصائية كلياً أو جزئيا.